UN LIBRARY

الأمم المتحدة A

Distr.
LIMITED

A/C.2/47/L.32
12 November 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون
اللجنة الثانية
البند ٧٨ (أ) من جدول الأعمال

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي : التجارة والتنمية

باكستان* : مشروع قرار

السلع الأساسية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير الى قرارها ١٩٩٥ (د - ١٩) المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٤ ، بصيغته المعدلة[١] ، بشأن انشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، وقرارات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٣٩ (د - ٤) المؤرخ في ٣٠ أيار/مايو ١٩٧٦ بشأن البرنامج المتكامل للسلع الأساسية[٢] و ١٢٤ (د - ٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩[٣] ، و ١٥٥ (د - ٦) و ١٥٧ (د - ٦) المؤرخين في ٢ تموز/يوليه ١٩٨٣[٤] ، والوثيقة الختامية التي اعتمدها المؤتمر في دورته السابعة المعقودة في جنيف

---

* بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ .

(١) انظر القرارات ٢٩٠٤ (د - ٢٧) و ٢/٣١ ألف وباء و ٣/٣٤ .

(٢) انظر أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الرابعة ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.76.II.D.10 والتصويب) ، الجزء الأول ، الفرع ألف .

(٣) المرجع نفسه ، الدورة الخامسة ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.79.II.D.14) ، الجزء الأول ، الفرع ألف .

(٤) المرجع نفسه ، الدورة السادسة ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.83.II.D.6) ، الجزء الأول ، الفرع ألف .

في الفترة من ٩ تموز/يوليه الى ٣ آب/أغسطس ١٩٨٧[٥] ، والاتفاق المنشئ للصندوق المشترك للسلع الأساسية[٦] الذي بدأ نفاذه في ١٩ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، و "شراكة جديدة من أجل التنمية : التزام كرتاخينا"[٧] التي اعتمدها المؤتمر في دورته الثامنة المعقودة في كرتاخينا دي إنديأس ، كولومبيا ، في الفترة من ٨ الى ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٢ ،

وإذ تشير أيضا الى قراراتها ١٦٨/٤١ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ و ٢٧/٤٣ المؤرخ في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ و ٢١٨/٤٤ المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ و ٤٥/٢٠٠ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ،

وإذ تشير كذلك الى اعلان ريو بشأن البيئة والتنمية ، الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، المعقود في ريو دي جانيرو ، البرازيل ، في الفترة من ٣ الى ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢[٨] ، وإذ ترحب بالأهمية التي تعلق ، في جدول أعمال القرن ٢١[٩] ، على القضايا المتصلة بالسلع الأساسية في سياق التنمية المستدامة ،

وإذ تسلم بأن الصادرات من السلع الأساسية مازالت تضطلع بدور رئيسي في اقتصادات البلدان النامية ككل ، باعتبارها مصدرا رئيسيا لحصائل الصادرات والاستثمار وأسباب العيش ،

وإذ يساورها القلق لأن شيوع الأسعار الحقيقية المتدنية لمعظم السلع الأساسية يقترن بعدم الاستقرار والنقص في حصائل الصادرات ،

وإذ يساورها القلق أيضا للصعوبات التي تواجهها البلدان النامية في تمويل وتنفيذ برامج التنويع ،

---

(٥) المرجع نفسه ، الدورة السابعة ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.88.II.D.1) ، الجزء الأول ، الفرع ألف - أولا .

(٦) منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.81.II.D.8 والتصويب .

(٧) TD/364 ، الجزء الأول ، الفرع ألف .

(٨) A/CONF.151/26 (vol.I) ، الفصل الأول ، القرار الأول ، المرفق الأول .

(٩) المرجع نفسه ، المرفق الثاني .

واقتناعا منها بأن عقد مؤتمر عالمي بشأن السلع الأساسية يمكن أن يجمع سويا المنتجين والمستهلكين ومؤسسات التسويق وغير ذلك من أصحاب الأدوار في السوق ، مما يساهم في صياغة استراتيجية سلعية دولية متماسكة تراعى فيها المشاكل المحددة لقطاعات سلعية مختارة ،

وإذ ترحب بالاستنتاجات المتفق عليها بشأن وضع برنامج عمل للجنة الدائمة المعنية للسلع الأساسية ،

١ - تحيط علما مع الاهتمام بتقرير الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن الاتجاهات والاحتمالات العالمية للسلع الأساسية ، مع التركيز بشكل خاص على حالة البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية ، في ضوء نتائج الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية[١٠] ؛

٢ - تؤكد أن ايجاد حل لمشكلة السلع الأساسية يتطلب اتباع سياسات سليمة ومتسقة وثابتة على الصعيدين الوطني والدولي ، تأخذ في الحسبان روح البرنامج المتكامل للسلع الأساسية وأهدافه العامة ؛

٣ - تحث منتجي ومستهلكي السلع الأساسية كل على حدة ، على مواصلة استكشاف السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز التعاون بينهم ، والمشاركة بنشاط في الاتفاقات والترتيبات السلعية الدولية ، بغرض زيادة كفاءة التعاون الدولي في مجال السلع الأساسية ؛

٤ - ترحب بالمقرر الذي اتخذه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الثامنة ، بغرض عقد مؤتمر عالمي بشأن السلع الأساسية ، مما يمكن أن يسهم في صياغة استراتيجية سلعية دولية متماسكة ، ويعمل ، في جملة أمور ، على تشجيع زيادة المشاركة النشطة في محافل المستهلكين والمنتجين والاستفادة منها على وجه أفضل كوسيلة لتبادل المعلومات عن خطط الاستثمار في السلع الأساسية كل على حدة وآفاقها وأسواقها وتيسير الاتصالات المباشرة فيما بين الشركاء المعنيين ، وتطلب ، في هذا السياق ، الى الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المبادرة بإجراء دراسات الجدوى واتخاذ الترتيبات للتحضير لعقد مؤتمر عالمي بشأن السلع الأساسية في أقرب موعد ممكن ؛

٥ - تعرب عن اقتناعها بأن من شأن اتباع سياسات دولية داعمة لتحسين أداء أسواق السلع الأساسية عن طريق تحسين كفاءة ووضوح آليات تحديد الأسعار ، بما في ذلك بورصات السلع الأساسية ، والأخذ بأدوات ادارة المخاطر فيمايتعلق بأسعار السلع الأساسية ، وتهيئة ظروف أكثر استقرارا وقابلية للتنبؤ بها في تجارة السلع الأساسية ، أن تسهم الى حد كبير في الجهود التي تبذلها البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية في سبيل تنشيط التنمية فيها ؛

---

(١٠) A/47/398 و Corr.1 .

٦ - تؤكد أهمية زيادة مساهمة قطاع السلع الأساسية الى أقصى حد في النمو الاقتصادي والتحول في البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية ، عن طريق ضمان أن تسهم التطورات التي يشهدها قطاع السلع الأساسية مساهمة فعالة في توليد النمو والتنمية في قطاعات الاقتصاد الأخرى ، فضلا عن استئصال شأفة الفقر ، وتشدد ، في هذا السياق ، على أهمية الجهود التي تبذلها ، في سبيل التنويع ، البلدان النامية المصدرة للسلع الأساسية ؛

٧ - تطلب الى الأمين العام أن يحدد ، على أساس الخبرات الوطنية ذات الصلة ، الروابط الانمائية المحتملة بين قطاع السلع الأساسية وقطاعات الاقتصاد الأخرى ، فضلا عن الاجراءات المطلوبة على الصعيدين الوطني والدولي لاقامة وتطوير تلك الروابط في سياق سياسة فعالة للتنويع ، وأن يدرج تلك المعلومات في تقريره الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين ؛

٨ - تشدد على الحاجة الماسة لتعزيز الجهود الرامية الى معالجة المشكلة الخطيرة المتمثلة في نقص حصائل صادرات البلدان النامية من السلع الأساسية ، وتحث اللجنة الدائمة للسلع الأساسية على متابعة مسألة نقص حصائل الصادرات والتمويل التعويضي في دوراتها المقبلة ؛

٩ - تكرر الاعراب مرة أخرى عن اقتناعها بأن من شأن زيادة استقرار الظروف في الأسواق بالنسبة للسلع الأساسية وعدالة أسعارها أن تفضي الى التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان النامية ، ويمكن أن تسهم ، في جملة أمور ، في الحملة الدولية لمناهضة الانتاج غير المشروع للمخدرات والاتجار بها واساءة استعمالها ، مما يدعم الجهود التي تضطلع بها البلدان في سبيل مكافحة تلك الأنشطة غير المشروعة ؛

١٠ - تؤكد ، اتساقا مع جدول أعمال القرن ٢١ ، أن التنمية المستدامة لقطاع السلع الأساسية تتطلب ، في جملة أمور ، أن تعكس الأسعار التكاليف البيئية وتكاليف الموارد ، وأن تتحسن أمام المنتجات الطبيعية من البلدان النامية فرص الوصول الى الأسواق والقدرة على المنافسة مع توفير مزايا بيئية ، وأن تتحسن إمكانية وصولها الى الدعم المالي والتقني الدولي ، بما في ذلك التكنولوجيات السليمة بيئيا ، حتى تتصدى للمشاكل البيئية التي يواجهها ، على وجه التحديد ، انتاج السلع الأساسية وتجهيزها ؛

١١ - تحث مرة أخرى جميع الأطراف المعنية ، ولاسيما الأطراف من البلدان المتقدمة النمو التي لم تف بعد بالتزاماتها المتفق عليها ، على القيام بذلك ، والعمل على أن تخلص المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في اطار جولة أوروغواي الى نتيجة متوازنة ومنصفة وبناءة ومرضية لضمان أن يؤدي اختتام المفاوضات بنجاح الى زيادة توسيع وتحرير التجارة في السلع الأساسية ، مع مراعاة معاملة البلدان

النامية معاملة خاصة وتفضيلية ، فضلا عن مراعاة جميع المبادئ الأخرى الواردة في الاعلان الوزاري بشأن جولة أوروغواي[١١] ؛

١٢- تلاحظ مع الارتياح انشاء الصندوق المشترك للسلع الأساسية والتبرعات التي أعلنتها البلدان الأعضاء في الصندوق المشترك والأمل الذي أعربت عنه البلدان الأعضاء في أن تقدم قريبا مساهمات أخرى ؛

١٣ - تلاحظ أيضا أن الحساب الثاني للصندوق المشترك للسلع الأساسية قد بدأ عملياته ، وتعرب عن الأمل في أن تقدم قريبا الى هذا الحساب مساهمات أخرى ؛

١٤ - تدعو جميع أعضاء الصندوق المشترك للسلع الأساسية الى استغلال موارد الصندوق على الوجه الكامل عن طريق تقديم مشاريع لتعزيز قطاع السلع الأساسية ؛

١٥ - تلاحظ أن من رغبة أعضاء الصندوق المشترك أن تصدق في أقرب وقت ممكن على الاتفاق المنشئ للصندوق المشترك للسلع الأساسية[٦] البلدان التي لم تفعل ذلك بعد ، ولاسيما البلدان الرئيسية المصدرة والمستهلكة للسلع الأساسية ؛

١٦ - تقرر أن تدرج مسالة السلع الأساسية في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والأربعين .

- - - - -

(١١) انظر ، الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ، رسالة "فوكاس" الاخبارية ، العدد ٤١ ، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ .